الوليد بن طلال: لا مؤامرة سعودية للإضرار بالطاقة الأميركية

قال الملياردير السعودي الأمير الوليد بن طلال إن زمن برميل النفط عند الـ 100 دولار ولى دون رجعة، وأدلى بن طلال بتصريحاته إلى شبكة «سي إن بي سي» الإخبارية الأميركية في أعقاب وفاة عمه العاهل السعودي الملك عبدالله بن عبدالعزيز والتي أقر فيها بأنه على الرغم من أن السعودية تعتمد في موازنتها على النفط بنسبة 90٪ فهي تشعر بألم كبير جراء انهيار أسعار النفط، لكن على الرغم من ذلك فانه لا يتوقع ان تكون السعودية هي اولى الدول التي ستسارع بخفض إنتاجها النفطي. وأضاف الأمير السعودي أن «تلاحق الأحداث» قد أدى إلى انخفاض أسعار النفط، نافيا في الوقت ذاته أن تكون بلاده ضالعة في مؤامرة للإضرار بصناعة الطاقة الأميركية، كما يظن البعض، مردفا ذلك بان هناك وفرة في المعروض مقابل انخفاض في معدلات الطلب.

● مدحت فاخوري

نهج الملك سلمان إصلاحي.. حوّل العاصمة من منطقة صحراوية إلى مدينة كبرى

ما السياسة الاقتصادية الجديدة للسعودية؟

التركيز سيكون لخلق الوظائف وتنفيذ مشروعات بالمليارات

النفط والغاز يساهمان بـ90٪ من إيرادات المملكة.. التحدي الأكبر بمواجهة الانخفاض

عجز قياسي في موازنة 2015 عند 39 مليار دولار.. ومرشح للارتفاع

معدل بطالة يقارب 12٪.. وتحد آخر لزيادة الرواتب ومنح المساكن المجانية

قيادة المرأة السيارة ستدعم الاقتصاد لسهولة العمل وتقليص الحاجة للسائقين الأجانب

لا تغيير في الأدوات المالية التحوطية ولا تغير بعقود الدولار أمام الريال

رويترز: من المتوقع أن يركز العاهل السعودي الجديد الملك سلمان بن عبدالعزيز في سياسته الاقتصادية على خلق الوظائف وتنفيذ مشروعات بمليارات الدولارات في مجال البنية التحتية للحيلولة دون أن يثير هبوط النفط أي توترات اجتماعية أو أن يزعزع الثقة في مناخ الأعمال.

ويواجه الاقتصاد السعودي أكبر تحد منذ اندلاع الأزمة المالية العالمية في 2009، اذ يساهم النفط والغاز بنسبة 90٪ من إيرادات أكبر مصدر للنفط في العالم إلا أن تلك الإيرادات تتعرض للانخفاض بفعل هبوط أسعار الخام.

وتتوقع حكومة المملكة تسجيل عجز قياسي بقيمة 38,7 مليار دولار في موازنة 2015 في حال استقرار أسعار النفط حول 50 دولارا للبرميل لكن العجز مرشح لتجاوز هذا الرقم بكثير.

وبينما يدير العاهل الجديد مرحلة الانتقال السياسي خلال الشهور المقبلة، ستنتظر الاسواق كيف ستتعامل الحكومة مع الضغوط للحد من معدل البطالة الذي بلغ 11,8٪ العام الماضي بحسب البيانات الرسمية.

يقول عماد مستقي الخبير الاستراتيجي لدى اكسترات لاستشارات الأسواق الناشئة إن هناك ضغوطا ستواجه الحكومة لزيادة رواتب القطاع الحكومي وغيرها من الإجراءات.

وأضاف «ربما تشمل تلك الخطوات إجراءات مكلفة مثل منح مساكن مجانية للشباب المتزوجين حديثا أو قروض استهلاكية تتحمل الحكومة تكلفتها».

لكن اقتصاديين آخرين ورجال أعمال يرون أنه لم يعد لدى المملكة متسع لمعالجة المشاكل عن طريق الإنفاق لاسيما في وجود مخاطر أن يظل النفط رخيصا لسنوات.

يقول جون سفاكياناكيس المدير الإقليمي لشركة إدارة الأصول أشمور في الرياض إنه لا يمكن للمملكة أن تلجأ لرفع الإنفاق إلى ما لا نهاية في مناخ يتسم بانخفاض الدخل من النفط.

ولفت سفاكياناكيس إلى موازنة 2015 التي أعلن عنها الشهر الماضي والتي تضمنت ارتفاعا هامشيا للإنفاق الحكومي بنسبة 0,6٪ مقارنة بميزانية 2014 وهي أقل زيادة خلال عقود بل تشمل خفضا طفيفا للإنفاق بحسب المعايير المعدلة على اساس التضخم.

لكنه رجح أن يستمر الإنفاق الحكومي السخي على خلق الوظائف وعلى التعليم من أجل توفير قوة عاملة قادرة على المنافسة وعلى تحديث نظام الرعاية الصحية وعلى تنفيذ المشروعات الضخمة مثل مشروع مترو الرياض البالغة قيمته 22,5 مليار دولار والمتوقع الانتهاء منه بحلول 2019.

والكثير من تلك المشروعات محورية للتعامل مع التحديات طويلة الأمد التي ستواجه الحكومة، ومن بينها كبح جماح النمو الهائل لاستهلاك النفط كي لا يؤدي لتآكل الإمدادات المتاحة للتصدير وتنويع الاقتصاد بعيدا عن النفط كي تتمكن المملكة من البقاء عندما ينضب النفط بعد عقود من الآن.

وقال سفاكياناكيس «القيادة تعلم أنه سيتعين عليها مواجهة تلك القضايا لضمان مستقبل البلاد، وهناك إجماع على ذلك بالفعل داخل الحكومة».

الإصلاحات

من المحتمل أن يسرع الملك سلمان من الوتيرة البطيئة لبعض الإصلاحات السياسية وأن يتبنى إصلاحات جديدة تأجلت من قبل لما تتسم به من تعقيدات وحساسية سياسية.

فعلى سبيل المثال، تعمل المملكة على خلق مزيد من المنافسة في بعض القطاعات مثل الطيران وتتحرك نحو جعل النظام القضائي أسرع وأكثر شفافية في التعامل مع القضايا التجارية، كما ستبدأ هذا العام في فتح سوق الأسهم أمام المؤسسات الأجنبية للاستثمار المباشر.

لكن حتى الآن أحجمت السلطات عن تطبيق إصلاحات أخرى مثل خفض دعم الطاقة لتخفيف العبء عن المالية العامة للبلاد.

كما أن قرار فرض رسوم على الأراضي غير المطورة استغرق سنوات من الدراسة وهو قرار من شأنه أن يمد السوق السكنية بالمزيد من الأراضي وأن يحد من نقص المساكن. علاوة على ذلك فإن أحد الإصلاحات الاجتماعية المحتملة وهي السماح للنساء بقيادة السيارات من شأنه أن يوفر دعما كبيرا للاقتصاد حيث سيجعل عمل المرأة أكثر سهولة وسيشجع على امتلاك السيارات ويقلص الحاجة لتعيين مئات الآلاف من السائقين الأجانب.

ولدى الملك سلمان المهارات للدفع بمثل تلك الإصلاحات، فعندما كان أميرا لمنطقة الرياض لأكثر من 40 عاما عمل مع التكنوقراط والتقليديين لتغيير وجه العاصمة من منطقة صحراوية إلى مدينة كبرى.

وكولي للعهد لعب الملك سلمان دورا محوريا في إدارة الاقتصاد على مدى السنوات القليلة الماضية ولهذا تحمل السياسة بصمته ولا يتوقع أحد من الاقتصاديين أن يتخلى عن نهجه التدريجي التوافقي للإصلاح.

تقول مونيكا مالك كبيرة الاقتصاديين لدى بنك أبوظبي التجاري «من المرجح أن يكون الاستقرار والتقدم المستمر الموضوع الرئيسي».

ومن المرجح أن تظهر الأسواق المالية رضاها عن طريقة إدارة عملية الخلافة، ففي الماضي تراجعت سوق الأسهم السعودية مرارا بفعل شائعات حول وفاة الملك عبدالله.

وأعلن الملك سلمان تعيين أخيه الأمير مقرن وليا للعهد ليقضي بذلك على أي مخاوف تتعلق بعدم الاستقرار السياسي.

يقول سفاكياناكيس «من المرجح أن تتعامل سوق الأسهم بشكل إيجابي للغاية مع الطريقة السلسة لإدارة قضية الخلافة».

ولم يطرأ تغير يذكر على الأدوات المالية التي يستخدمها المستثمرون الأجانب للتحوط ضد المخاطر الاقتصادية في المملكة والعقود الآجلة للدولار أمام الريال.

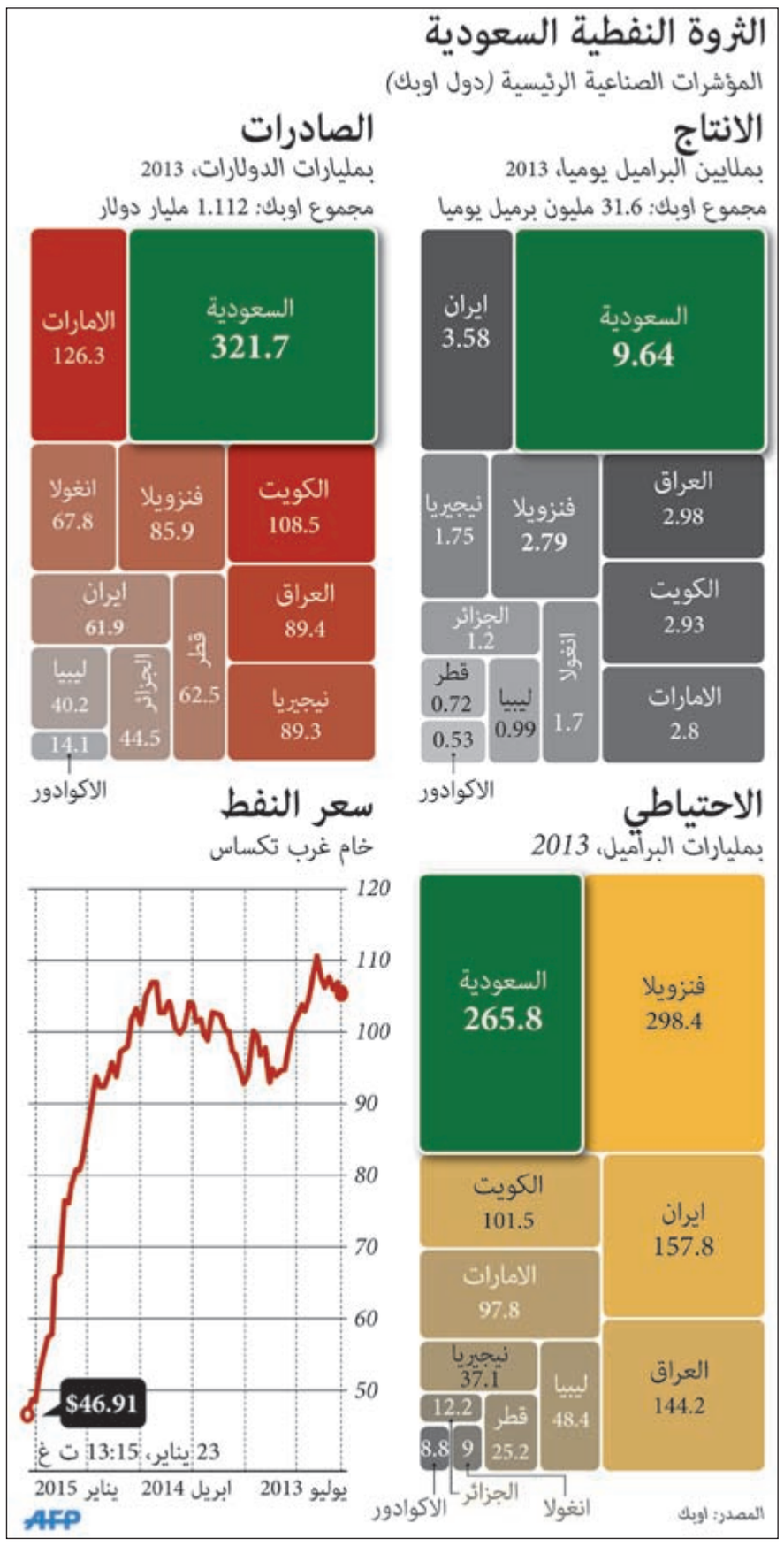

النعيمي باقٍ بمنصبه ولا تغيير في السياسة النفطية

علي النعيمي

رويترز: سارع العاهل السعودي الجديد الملك سلمان بن عبدالعزيز إلى الإعلان عن بقاء وزير النفط المخضرم علي النعيمي في منصبه في رسالة تهدف لطمأنة سوق الطاقة القلقة والتي تدرك الدور الكبير للنعيمي في منظمة البلدان المصدرة للبترول أوبيك.

والنعيمي البالغ من العمر 79 عاما شخصية رائدة في السوق على مدى عقدين من الزمن ونجح في نوفمبر في إقناع أوبيك بعدم خفض الانتاج برغم الانخفاض الحاد في أسعار النفط بهدف الحفاظ على حصة المنظمة بالسوق، ويقول محللون إن من المستبعد أن تتغير تلك السياسة في عهد الملك سلمان.

وقال ياسر الجندي من مادلي جلوبال ادفايزرز «ما يحدث الآن هو سياسة مملكة وليس سياسة الملك، «ستواصل المملكة تحديد سياستها بناء على اعتبارات اقتصادية فقط وليس اعتبارات سياسية. سلاح النفط انتهى منذ فترة طويلة».

ومع بقاء النعيمي في موقعه في الوقت الراهن قال محللون إن التركيز الآن ينصب على إلى متى سيبقى نظرا لأن رحيله قد يؤثر على السياسة السعودية وعلى منظمة أوبيك وعلى أسعار النفط بوجه عام.

وقال صامويل سيزوك من وكالة الطاقة السويدية «من المرجح إلى حد بعيد أن يبقى النعيمي في الأجل القصير، حتى لا يبدو الأمر كما لو أن الملك الجديد يستعد لتغيير في السياسة، كان هناك حديث عن أنه سيترك المنصب في السنة القادمة أو نحو ذلك، في الحقيقة، قد يؤدي هذا إلى تأجيل تقاعده قليلا».

وقال أوليفر جاكوب من بتروماتريكس للاستشارات: أعتقد أنه سيكون من الصعب تغيير وزراء في الوضع الحالي، إذا كان النعيمي سيرحل أعتقد أنه سيفضل الرحيل بعد عودة قدر من النظام إلى أوبيك. وسيكون خليفة النعيمي خامس وزير للبترول فقط في تاريخ السعودية. وأسلافه هم عبدالله الطريقي (1960–1962) وأحمد زكي يماني (1962–1986) وهشام ناظر (1986–1995).

ويقول محللون إن من بين أبرز المرشحين لخلافة النعيمي خالد الفالح الرئيس التنفيذي لشركة أرامكو الحكومية العملاقة والأمير عبدالعزيز بن سلمان نائب وزير البترول.

ورقي النعيمي إلى أعلى منصب نفطي في المملكة في عام 1995 بعد أن كان قد كان قد بدأ العمل في أرامكو كساع في مكتب في الثانية عشرة من عمره وصعد إلى أن أصبح الرئيس التنفيذي لها.

وكالة الطاقة: المملكة ستواصل ضمانها لاستقرار النفط

النفط يتعافى.. والسعودية تطمئن الأسواق

وكالات: ارتفعت أسعار العقود الآجلة لخام النفط برنت بعد وفاة العاهل السعودي الملك عبدالله بن عبدالعزيز التي زادت الغموض في سوق النفط في حين تراجع الخام الأميركي، فيما أرجعه متعاملون إلى مزيد من الدلالات على وفرة المعروض.

وأنهى برنت التعاملات مرتفعا 27 سنتا إلى 48,79 دولارا للبرميل في حين هبط الخام الأميركي 72 سنتا عند التسوية إلى 45,59 دولارا للبرميل.

ومحليا، ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 89 سنتا في تداولات أمس الأول ليبلغ 41,51 دولارا مقابل 40,62 دولارا للبرميل في تداولات يوم الخميس الماضي وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.

واستبعد رئيس قسم الاقتصاد في وكالة الطاقة الدولية فاتح بيرول أن تؤدي وفاة الملك عبدالله بن عبدالعزيز، إلى تغيير كبير في السياسة النفطية السعودية.

وقال بيرول، على هامش المنتدى الاقتصادي العالمي المنعقد في داڤوس: «إنه بعد وفاة الملك عبدالله لا أتوقع تغييرا كبيرا في السياسة النفطية للسعودية، وآمل أن يظلوا عامل استقرار في الأسواق النفطية، وخصوصا في هذه الأيام الصعبة».

ووافقه في الرأي نيل بيفريدج المحلل في سانفورد سي برنستاين وشركاه في هونغ كونغ في تصريح لقناة بلومبيرغ، وقال: «وفاة الملك عبدالله لن تحدث تغييرا قريبا في السياسة، لكن الوفاة تأتي في مرحلة دقيقة».

وجاءت وفاة الملك عبدالله يوم الجمعة الماضية في وقت تشهد فيه أسواق النفط بعضا من أكبر التحولات في عقود.

ونزلت أسعار النفط إلى أقل من النصف منذ أن وصلت إلى ذروتها في يونيو الماضي، مع ارتفاع المعروض وتباطؤ الطلب. وحولت طفرة الإنتاج الصخري الأميركي الولايات المتحدة من أكبر مستورد للنفط في العالم إلى واحدة من أكبر الدول المنتجة للخام، حيث تضخ أكثر من تسعة ملايين برميل يوميا.

وأظهرت بيانات من إدارة معلومات الطاقة الأميركية أكبر زيادة في مخزونات الخام الأميركية، فيما لا يقل عن 14 عاما، هو ما زاد من الفارق بين أسعار برنت وخام غرب تكساس الوسيط.

ومن المتوقع أن يستمر خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز في انتهاج سياسة «أوبيك» الرامية للإبقاء على مستوى الإنتاج لحماية حصة المنظمة في السوق من المنتجين المنافسين، حيث حولت طفرة الإنتاج الصخري الأميركي الولايات المتحدة من أكبر مستورد للنفط في العالم إلى واحدة من أكبر الدول المنتجة للخام حيث تضخ أكثر من تسعة ملايين برميل يوميا.

وبلغ إجمالي واردات الصين من النفط الإيراني العام الماضي 27,5 مليون طن أو 549250 برميلا يوميا بزيادة قدرها 28,3٪، عن عام 2013.

وأظهرت البيانات أيضا أن واردات الصين من النفط من روسيا قفزت إلى مستوى قياسي بلغ 876 ألف برميل يوميا في ديسمبر بزيادة قدرها 86٪، عن الشهر نفسه من العام الماضي مع إقبال مصافي التكرير على الاستفادة من هبوط أسعار البيع الفوري للخام الروسي إلى أدنى مستوياتها في عدة سنوات.

وعلى مدى عام 2014 بكامله قفزت واردات الصين من النفط الروسي بنسبة 36٪ إلى مستوى قياسي بلغ حوالي 662 ألف برميل.